

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٣٥**

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2015/246)

1512065 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2015/246)

الرئيسة: يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/285 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/246، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة: نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لتعليل تصويته على القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس للتو.

ونود التأكيد على دعم ماليزيا الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فضلا عن الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بغية التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وفي هذا الصدد، ندعو أطراف النزاع إلى مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام، وبطريقة بناءة، بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول للجميع، فضلاً عن كفالة حدوث تحسن في رفاه شعب الصحراء الغربية.

ولا يزال يحدونا الأمل في إمكان أن تجري عملية تشاور تتسم بالمزيد من الشفافية والشمول مستقبلا، تأخذ في الاعتبار آراء جميع أعضاء المجلس. وهذا من شأنه بالتأكيد أن يسهم إسهاماً كبيراً في جهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد حل مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة على إعدادها مشروع القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، المتعلّق بالصحراء الغربية. لقد صوتت فرنسا مؤيدة للقرار، الذي كانت أيضاً من مقدّميه، حيث أنه يتناول على النحو المناسب كامل مجموعة الجوانب المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية، ويوفّر الزخم الضروري للعملية السياسية. وهو يجدد لمدّة عام ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأخيراً، فإنه يشير إلى البعد الإنساني للحالة في الإقليم.

ويوفّر هذا القرار، الذي اتخذناه بالإجماع، الزخم اللازم للحالة السياسية. ويشير النص بوضوح إلى أن الإبقاء على الوضع الراهن غير مقبول، وأن على الأطراف أن تعمل بمزيد من التصميم وأن تظهر المزيد من الإرادة السياسية والواقعية وروح التوافق من أجل العمل على بلوغ حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين.

إن حل مسألة الصحراء الغربية ضروري للاستجابة لتطلعات سكان الإقليم ولتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي في المغرب العربي ومواجهة الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل، حيث يتعين علينا التغلب معا على التحدي الذي يمثله الخطر المتزايد للإرهاب.

فمن الممكن حل الخلافات التاريخية. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية عن مساعدة الأطراف على المضي قدماً في المفاوضات. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام، السفير كريستوفر روس، الذي تدعو الحاجة إلى دبلوماسيته المكوكية لتيسير الحوار والتقريب بين مواقف الأطراف. وعلاوة على ذلك، ترى فرنسا أن خطة الحكم الذاتي المقدمة من المغرب إلى الأمين العام في ٧ نيسان/أبريل تشكل أساساً جدياً ومعقولاً لأي حل عن طريق التفاوض.

ويجدد هذا القرار ولاية البعثة. وتدعم فرنسا دور البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيم بولدوك، التي ينبغي للأطراف أن يواصلوا تعاونهم الكامل معها. وما فتئت البعثة على مدى أكثر من ٢٠ عاماً تسهم في الحفاظ على الهدوء في منطقة تعاني من العديد من التحديات. وقد فعلت ذلك من خلال تنفيذ الجوانب الثلاثة لولايتها، أي رصد وقف إطلاق النار، والمساهمة في أنشطة إزالة الألغام ودعم تدابير بناء الثقة، ولا سيما برنامج الزيارات الأسرية، الذي يشير إليه القرار. وفي هذا الصدد، نأسف لوقف البرنامج الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والذي قدم الإغاثة لأسر اللاجئين مع الحفاظ على قنوات الحوار. ونأمل في أن يُستأنف البرنامج دون تأخير.

وأخيراً، يتناول القرار على النحو المناسب الجانب الإنساني لمسألة الصحراء الغربية. ونشجع الطرفين على مواصلة جهودهما من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية وفي مخيمات تندوف للاجئين. وكما يؤكد القرار، فقد اتخذ المغرب خطوات لتعزيز لجان مجلسه الوطني لحقوق الإنسان العاملة في الداخلة والعيون، فضلاً عن التفاعل مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونرحب بتلك المبادرات والإصلاحات الهيكلية الأخرى التي يضطلع بها المغرب – من قبيل تصديقه على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب وإصلاح القانون المتعلق بالمحاكم العسكرية – والتي تعود بالنفع على سكان الصحراء الغربية. وتعيد هذه الحالة أيضاً إلى الأذهان الحالة المحفوفة بمخاطر عالية للسكان الصحراويين في مخيمات تندوف التي يجب ألا تغيب عن البال. وفي هذا الصدد، يدعو القرار إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تسجيل اللاجئين في المخيمات. ويصب هذا في الاتجاه العام الهادف لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الدولية الضرورية في المخيمات.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢١٨ (٢٠١٥) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لعام آخر. ولا غنى عن بعثة الأمم المتحدة في دورها الداعم للاستقرار والأمن في الصحراء الغربية، كما فعلت على مدى ٢٤ سنة. وتعتقد الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة تملك الشرعية والحياد الضروريين لتيسير التوصل إلى حل سياسي دائم لهذا الصراع.

والولايات المتحدة يحدوها الأمل في أن يشجع اتخاذ هذا القرار الطرفين على إظهار التزامهما الحقيقي والجادّ بالعملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة التي ترمي إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، ينص على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وبالدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونحن نتطلع إلى أن يقدّم كل من الجانبين أفكاراً جديدة في هذا الحوار.

وقد شهدنا عدة تطورات مثيرة للقلق في العام المنقضي: توقف الزيارات الأسرية وتضاؤل المساعدة الإنسانية والتوترات المتصاعدة داخل مخيمات اللاجئين الصحراويين، فضلاً عن زيادة الشواغل الأمنية في المنطقة، والتي تبين بوضوح أن الوضع الراهن غير مقبول. وخلال العام المنقضي، تكبدت الأمم المتحدة أيضا خسارة جسيمة ومؤسفة على صعيد المشاركة الدبلوماسية. ويجب ألا يتكرر ضياع الوقت والمشاركة الدبلوماسية الثمينين.

إن الولايات المتحدة مصممة على أن ترى الأطراف تحرز تقدماً كبيراً صوب إيجاد حل سياسي مشترك وتحسين حالة حقوق الإنسان خلال العام المقبل. ونشجع على استئناف زيارات لم شمل الأسر التي تؤكد البعد الإنساني الحقيقي لهذا الصراع. ونتطلع أيضاً إلى الإحاطات الإعلامية للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، ونأمل في أن نسمع عن مزيد من التقدم في ذلك الوقت.

وندعو الطرفين إلى إظهار عزمهما على تنفيذ جميع عناصر هذا القرار، بما في ذلك تيسير الوصول التام لموظفي البعثة إلى جميع المحاورين. كما نذكّر الطرفين بحاجة المجلس المستمرة إلى تلقي التقارير من الأمم المتحدة عن الحالة على أرض الواقع في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف. ونشجع الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وزياراتها للمنطقة، وعلى مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقتين.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بجهود الأمم المتحدة من أجل الصحراء الغربية، بما فيها تلك التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام كريستوفر روس والممثلة الخاصة للأمين العام كيم بولدوك ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتحظى الأمم المتحدة بدعمنا الثابت في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): منذ عام ١٩٩١، كان عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أساسياً، من بين أمور أخرى، في الاضطلاع بولايتها والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الطرفين. ولذلك، ترحب إسبانيا اليوم بتمديد ولاية البعثة استناداً إلى النص المقدم من مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. ونقدر العمل الذي قامت به الولايات المتحدة في صياغة القرار.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن تواصل عملها لأن وجود الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين، كما يقول الأمين العام في تقريره، ”مهم لكفالة التزام الطرفين بوقف إطلاق النار، وهو وجود يمثل بوضوح التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل للنزاع“ (S/2015/246، الفقرة ٧٥)

وكما أشار القرار الذي اتُخذ للتو، فإن من الأهمية بمكان للطرفين

”إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى

مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة" (القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الفقرة ٣).

وتود إسبانيا أن تشدد، على نحو ما جاء في مشروع للقرار قبل أن يجري تعزيز النص النهائي الذي اعتُمد للتو، على أن مجلس الأمن يدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام وممثلته الخاصة دعما تاما، وعلى أن الدول الأعضاء مدعوة، في تقليد جديد، إلى مواصلة تقديم تبرعات دعما لبرامج الغذاء لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين على النحو المناسب. وبالنسبة لإسبانيا، يشكل تحسين حالة اللاجئين أولوية، ولذلك، سنبذل كل ما في وسعنا للاستجابة لهذه الدعوة. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. وهذا الدعم المعزز للمبعوث الشخصي ينبغي أن يكون بمثابة إعادة تأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة وتيسير استئناف الجهود للدفع باتجاه حل النزاع.

وترى إسبانيا أنه بعد اتخاذ القرار، تتمثل الأولوية في النهوض بالعملية السياسية. ويجب أن تركز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على مساعدة الطرفين - المغرب وجبهة البوليساريو - على الاتفاق على حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، ينص على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره في سياق الاتفاقات التي تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وسينهي هذا الحل، الذي يستلزم توفر الإرادة السياسية لدى الطرفين، النزاع الذي دام لسنوات طويلة جدا وسيسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة للقرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لأننا مقتنعون بأهمية دورها في الإشراف على وقف إطلاق النار والحد من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة وتشجيع اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطرفين من أجل إجراء الاستفتاء، وهو الولاية الأساسية للبعثة في إطار القرار ٦٩٠ (١٩٩١).

ولدعم إدارة الأمين العام لعملية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين وتيسيره لها وجهوده في هذا الصدد، ينبغي للبعثة الاستمرار في توسيع نطاق تعاونها ليشمل مجموعة من برامج المساعدة الرامية إلى التصدي لمحنة الأسر الصحراوية المنتشرة والمشتتة، وبث حياة جديدة في المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب.

ومع ذلك، نود أن نعرب عن بعض الشواغل بشأن الإجراء المتبع في صياغة القرار الذي اتخذ للتو. فقد عُرض علينا نص اتفقت عليه سابقا مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، والذي لم يتناول الشواغل المشروعة والاقتراحات التي قدمتها العديد من البلدان المهتمة بهذه المسألة تحديدا، ومن بينها فنزويلا. وكانت هذه المقترحات تهدف إلى تعزيز دور البعثة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية، مع مراعاة توصيات الأمين العام التي قدمها في تقريره (S/2015/246) وخصائص جميع بعثات الأمم المتحدة. لذلك، من الضروري أن تشهد عمليات التفاوض مستقبلا بشأن المسألة المعروضة علينا تحسنا في أساليب العمل بهدف المساعدة على تشجيع إجراء مناقشة شفافة وواسعة النطاق وشاملة للجميع.

وفي سياق المقترحات المقدمة، لم يتم اعتماد التعديل الذي سعى إلى زيادة تواتر استعراض مجلس الأمن للموضوع. وكان تعديل آخر يهدف إلى التأكيد من جديد على مسؤوليات المجلس في تيسير إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الصحراء الغربية من خلال إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير، من شأنه أن يتيح استكمال عملية إنهاء الاستعمار التي لم تنجز بعد، وهي حالة مستمرة لأكثر من أربعة عقود. ومن الضروري

أن نكفل تنفيذ القرار ٦٩٠ (١٩٩١) الذي ينص على إجراء الاستفتاء. ويساورنا القلق من أنه، من دون إجراء استفتاء، ستستمر عملية استعمار الصحراء الغربية، بما في ذلك تدهور حقوق الإنسان للشعب الصحراوي والاستغلال غير القانوني لموارده الطبيعية، وكل ذلك يضر بالاستقرار والسلام في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يؤسفنا أن المشاورات التي جرت بشأن هذا الموضوع لم تسبقها جلسة مفتوحة يمكننا فيها ضمان مشاركة المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية، الرئيس السابق جواكيم تشيسانو، في ضوء الطلب الذي تقدمت به هذه المنظمة الإقليمية التي تقوم، إلى جانب الأمم المتحدة، بتيسير عملية التفاوض بين الطرفين. ومن المفارقات أن يجري استبعاد حليف استراتيجي للأمم المتحدة في الجهود المبذولة لإيجاد حلول للنزاعات التي تؤثر على السلام والأمن في القارة الأفريقية من المناقشات في هذه الهيئة. ونأمل أن يتمكن المجلس من تصحيح هذا الإغفال في الأجل القريب.

في الختام، نؤكد من جديد مسؤولية المجلس عن العمل بعزم نحو التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة الاستعمارية التي يتعرض لها الشعب الصحراوي من خلال إعمال حقه في تقرير المصير، بما في ذلك خيار الاستقلال، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥). وفي إطار المشاركة في تقديم مشروع القرار، نود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل للأمين العام والممثلة الخاصة بولدوك والسفير روس. ونعرب عن تقديرنا لجهودهم الرامية إلى التوصل إلى حل دائم ومقبول للطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها السفير روس، من الواضح أنه لم يحرز أي تقدم بشأن مضمون النزاع. ونأسف لهذا الجمود الذي ستكون له تداعيات على الاستقرار والأمن في منطقة المغرب العربي. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2015/246)، هناك خطر متزايد ناجم عن أنشطة المجرمين والمتطرفين في المناطق المتاخمة للإقليم وتزايد الإحباط بين الشباب الصحراوي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو لن يؤدي إلا إلى مضاعفة قلقنا.

بعد مرور ٤٠ عاما على بدء هذا النزاع، من الواضح أن الوضع الراهن لا يمكن ببساطة أن يستمر. وخلال زيارة السفير روس الأخيرة إلى المنطقة، التزم جميع المحاورين بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وبإيجاد حل في أقرب وقت ممكن. ونرحب بهذا التعهد، ولكن يجب على الطرفين أن يقرنا أقوالهما بالأفعال وأن يبذلا كل ما في وسعهما للوفاء بالتزامهما وإنهاء حالة الجمود.

من الواضح أن المستقبل السياسي للصحراء الغربية لن يتقرر إلا عن طريق تجديد الالتزامات من جانب الطرفين. وسيواصلان الحصول على دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي في جهودهما. ولكن ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى الطرفين، فلن نقترب من إيجاد حل سياسي. وقد حان الوقت ليتغير ذلك.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. أتكلم تعليلا للتصويت بصفتي منسق مجموعة الدولة أفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، وهي أنغولا وتشاد ونيجيريا، ومع مراعاة الموقف الذي اعتمدناه، والذي أوصانا به مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بهدف الاضطلاع بدور فعال وبناء على نحو أكبر في البحث عن حلول لقضية الصحراء الغربية.

صوتت الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تأييدا لقرار اليوم اقتناعا منها بأن مجلس الأمن، أولا، ملتزم حقا بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره؛ وثانيا، أنه ملتزم بإنهاء المأزق الحالي في الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم نحو إيجاد حل سياسي، وثالثا، أنه يسلم بأن تحقيق حل سياسي من شأنه أن يسهم في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل؛ ورابعا، أنه يشجع الطرفين على إظهار إرادة سياسية أكبر في جهودهما الرامية إلى إيجاد سبيل لمواصلة عملية التفاوض ويقر بأن تكريس الوضع القائم أمر غير مقبول، كما قال آخرون هذا الصباح.

وفي هذا السياق، نود على وجه التحديد تشجيع الطرفين على الالتزام بأحكام القرار، ومراعاتها على نحو تام وكفالة إحراز تقدم ملموس عن طريق إجراء مفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن إجراء استفتاء على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

السيد تساو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق استقرار الحالة في الصحراء الغربية والمساعدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة.

موقف الصين بشأن قضية الصحراء الغربية ثابت وما زال بدون تغيير. وبناء على ذلك، صوتنا لصالح القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن هذا الصباح. نحن نعلم أن بعض أعضاء المجلس لديهم شواغل إزاء القرار. عندما كان أعضاء المجلس يجرون المشاورات بشأن مشروع القرار، كان ينبغي إتاحة مزيد من الوقت لها، وكان ينبغي إبداء المزيد من الصبر حتى نتمكن من الاستماع على نطاق أوسع إلى مختلف الآراء. كان من شأن إتاحة وقت واف بصورة أكبر للمشاورات أن تمكننا من السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء والحصول على أوسع تأييد ممكن.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأردن.

في البداية، أود أن أشكر كلا من السيد روس والسيدة بولدوك على الجهود التي يبذلانها. صوت الأردن لصالح القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي نعتقد أنه في حالة التطبيق الأمين لجميع عناصره من قبل جميع الأطراف، سيفضي إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء الغربية، وذلك لإحتوائه على جميع العناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ونشدد على أهمية تعاون الأطراف وبحسن نية مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية في مساعيه الحميدة ومع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تطبيق ولايتها، التي تشمل مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار واستمرار البعثة في عملية إزالة الألغام ودعم إجراءات بناء الثقة. حيث تبقى الأمم المتحدة، بصفتها الراعي الأممي الوحيد المقبول لدى الطرفين، هي المظلة الوحيدة التي يمكن أن تعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين في سعيهما إلى التوصل إلى حل دائم وعادل يعتمد على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويأخذ في الاعتبار شواغل سكان الصحراء الغربية.

وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد موقفنا المتمثل في أن المقترح المغربي للحكم الذاتي للصحراء الغربية هو مقترح جاد وذو مصداقية.

وأخيرا يشيد الأردن بجهود المملكة المغربية في تعزيزها لحالة حقوق الإنسان والتنمية بشكل عام وملموس في الصحراء الغربية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.